تتمثل في إعداد سجل موحد للشركات العاملة بمجال تكنولوجيا المعلومات

الكويت تطرح مبادرة جديدة لتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية لدول الخليج

طرحت الكويت مبادرة جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات لتعزيز خدمات الحكومة الالكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي.

جاء ذلك في الاجتماع الـ 19 للجنة التنفيذية للحكومة الالكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي المنعقد في الدوحة حاليا بمشاركة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

وقال المدير العام للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالانابة المهندس قصي الشطي لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان المبادرة تتمثل في اعداد سجل موحد للشركات العاملة بمجال تكنولوجيا المعلومات في دول مجلس التعاون موضحا ان الكويت طرحت المبادرة بعد ان نجحت في اعداد سجل لجميع الشركات العاملة لديها.

واضاف الشطي ان المبادرة استعرضت جهود الكويت في تسجيل جميع الشركات والمؤسسات العاملة لديها في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات كونها الدولة الخليجية الوحيدة التي تملك سجلا كاملا في هذا المجال.

واوضح ان الهدف من المبادرة هو استفادة الدول الخليجية من قدرات وخدمات الشركات والمؤسسات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات علاوة على المعلومات الخاصة بهذه الشركات.

قصي الشطي اثناء الاجتماع

وافاد بان الكويت دعت الدول الخليجية الى تقديم افكارها ومرئياتها واقتراحاتها حول تلك المبادرة الكويتية لتعزيز بنودها في المستقبل وطرحها بصورتها النهائية تمهيدا لاعتمادها من اللجنة التنفيذية للحكومة الالكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وقال ان الكويت اشارت في الاجتماع الى نجاح مبادرة سابقة لها متمثلة في التراسل الالكتروني مع دولة قطر مشيرا الى نجاح تلك التجربة واعجاب الدول الخليجية بها للاستفادة منها في تعزيز التراسل بين جميع دول المجلس.

وعن اجتماع اللجنة قال الشطي انه تطرق الى عدد من المبادرات التي قدمتها الدول الخليجية فيما يتعلق باعمال الحكومة الالكترونية والتي تهدف جميعها الى تعزيز المعرفة التكنولوجية والخدمات الالكترونية بدول مجلس التعاون الخليجي.

وشدد على اهمية الاجتماع في تبادل التجارب الناجحة ونقل الخبرات واستعراض المبادرات المتميزة بالدول الخليجية لمواكبة التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات.

واشار الى عدة موضوعات مهمة ناقشها الاجتماع باعتبارها اولويات لدول المجلس وهي التنقل عبر البوابة الالكترونية في المطارات الخليجية وتاشيرة دخول مرافقين للمواطنين الخليجيين وتاسيس وادارة الانشطة التجارية المملوكة لهؤلاء المواطنين وتبادل المخالفات المرورية اضافة الى خدمة التقاعد والمعاشات بين الدول الخليجية.

واضاف ان الاجتماع ياتي ايضا تحضيرا للاجتماع الوزاري للوزراء المسؤولين عن الحكومة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات بدول مجلس التعاون الخليجي المزمع عقده في مملكة البحرين في 22 مارس الجاري.

وعن اهم النتائج التي حققتها اللجنة التنفيذية الخليجية خلال مسيرتها قال الشطي ان هناك انجازات تم تطبيقها على ارض الواقع منها التراسل الالكتروني بين الكويت وقطر والبوابة الخليجية الموحدة للمعرفة وشبكة الربط الخليجي ونواة بوابة التصديق الالكتروني الموحدة الخليجية المعنية بتصديق البطاقات المدنية والتوقيعات الشخصية.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في تطبيق اعمال الحكومة الالكترونية بصورة كاملة اوضح ان تلك التحديات تتمثل بامور ادارية وتشريعية خاصة بكل دولة مؤكدا جاهزية دول المجلس لتنفيذ تلك الاعمال من حيث الامور الفنية والتقنية وعدم وجود اي معوق في هذا الجانب.

يذكر ان اجتماع اللجنة الذي تشارك فيه دول مجلس التعاون الخليج

«الكويت بجانبكم» توزع 2500 سلة غذائية على نازحين عراقيين جنوب أربيل

جانب من حملة الكويت بجانبكم

وزعت الكويت امس 2500 سلة غذائية على النازحين العراقيين الجدد من مدينة الموصل والمقيمين في مخيم «قوشتبة» جنوبي اربيل مقدمة من «الجمعية الكويتية للاغاثة» وذلك في إطار حملة «الكويت بجانبكم».

وقال القنصل العام لدولة الكويت في اربيل الدكتور عمر الكندري في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» انه بغية إيصال افضل المساعدات الإنسانية قامت «الجمعية الكويتية للاغاثة» بتامين مواد غذائية إلى النازحين العراقيين الجدد من الموصل.

واضاف الكندري ان الحملة تشمل شريحة واسعة من النازحين في جميع ارجاء اقليم كردستان العراق موضحا ان هذه الحملة والحملات السابقة والمستقبلية تاتي تلبية للنداء الإنساني بهدف تخفيف المعاناة عن المحتاجين في انحاء العالم.

واشار إلى إعداد دولة الكويت من خلال منظماتها وجمعياتها الخيرية «برنامجا شاملا» لتقديم مختلف المساعدات للنازحين العراقيين وتغطية العديد من الجوانب الضرورية سواء في المخيمات او خارجها.

من جانبه قال عضو الهيئة الإدارية لمؤسسة «البارزاني» الخيرية إسماعيل عبدالعزيز في تصريح مماثل لـ«كونا» «قمنا بتوزيع السلات الغذائية على النازحين الجدد موضحا ان كل سلة تزن 30 كيلو غراما وتضم المواد الأساسية لكل أسرة مكونة من خمسة أشخاص لمدة شهر.

وتقدم عبد العزيز بالشكر لدولة الكويت على الجهود الإنسانية الكريمة تجاه النازحين العراقيين في جميع انحاء الاقليم مشيرا إلى «جودة» نوعية المساعدات الكويتية المقدمة للنازحين.

ودشنت الكويت أواسط عام 2015 تقديم المساعدات إلى النازحين العراقيين بتوزيع آلاف الاطنان من المواد الغذائية وعشرات المدافئ النفطية إضافة إلى النفط الأبيض.

كما قامت الكويت ومن خلال المنظمات الإنسانية التابعة لها ببناء عدد من المراكز الطبية و تجهيز المستشفيات بسيارات الاسعاف إضافة إلى إرسال عشرات الاطنان من المواد الطبية الضرورية للمستشفيات ومعالجة المرضى والمصابين.

تتمات

الجناسي تعود

وأبدا أميرا للإنسانية»، كاشفا عن أن «رد سموه على طلب المجاميع النيابية كان إيجابيا».

وأوضح الغانم أن تصريحاته السابقة عن وجود تحركات من مجاميع نيابية، بالتنسيق مع رئيس مجلس الأمة، وان هناك انفراجات، تكللت أمس بتشرف مجموعة كبيرة من النواب، تمثل الغالبية الساحقة للمجلس، بلقاء سمو الأمير.

أضاف انه تم طرح العديد من القضايا مع صاحب السمو، لعل اهمها كان موضوع المعاناة الانسانية لمجموعة من الكويتيين، في ملف الجناسي، مؤكدا أن «هذا الموقف يثبت بأن الأمور عبر الحوار والتفاهم تحل وتحقق نتائج إيجابية، لا يمكن الوصول اليها من خلال وسائل أخرى».

وقال الغانم «لقد عاهدنا سمو الأمير كنواب، بأن نسعى بكل ما اوتينا من قوة وصلاحيات لتثبيت الاستقرار السياسي في بلادنا الكويت ،ومواجهة التحديات الخارجية والاقليمية التي نواجهها الآن».

اضاف» لقد عاهدنا سموه بأن نكون عونا له، في السير بسفينة الكويت وسط هذه الأمواج المتلاطمة».

وقال الغانم : «قدرنا كنواب مجلس الأمة، ان نتحمل المسؤولية في هذا الوقت الحرج، داعيا الله تعالى ان يوفقه ونواب الامة لإعانة سمو الأمير في مواجهة كل الاخطار المحيطة بالبلاد».

وأعرب عن تفاؤله بأن المرحلة المقبلة ستشهد استقرارا وتركيزا على التنمية وما يهم المواطن، معربا عن شكره نواب الامة على تجاوبهم مع هذه التحركات وعلى تعاونهم وقال معلقا «هكذا تحل الأمور».

وأكد الغانم انه لا توجد ازمة من دون حل، متى ما صدقت النوايا وخلصت الجهود، داعيا الله عز وجل ان يثبت الجميع، وان يديم نعمة الامن والامان والاستقرار على الكويت

الحمود رئيسا

من جهة أخرى اطلع مجلس الوزراء على مقترح وزارة المالية بشأن وضع اسقف للانفاق بمشروع الميزانية العامة للدولة بهدف ترشيد الإنفاق الجاري وتنمية الإنفاق الراسمالي لدفع مسيرة التنمية الاقتصادية وتخفيض مستويات العجز بالميزانية العامة للدولة وكلف المجلس وزارة المالية باتخاذ ما يلزم لضمان نجاح المنهج المقترح تحقيقا للاهداف المنشودة.

إلى ذلك أشاد مجلس الوزراء بالإنجاز الذي حققته الأجهزة الأمنية في مملكة البحرين الشقيقة، وأعرب عن ارتياحه لما أعلنته المملكة مؤخرا بالكشف عن تنظيم إرهابي يضم 54 شخصا، وضبط كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات لارتكاب جرائم إرهابية، ودولة الكويت إذ تؤكد مجددا وقوفها إلى جانب شقيقتها المملكة ومساندتها لجميع الإجراءات والجهود التي تسهم في مواجهة آفة الإرهاب والقضاء عليه، وتؤكد كذلك على أن هذه المخططات الإرهابية لا تستهدف أمن المملكة فقط، وإنما أمن كل دول مجلس التعاون الخليجي، كما تدعو المجتمع الدولي إلى توحيد وتكثيف الجهود الجادة لمواجهة الإرهاب بجميع صورة وأشكاله الذي يهدف إلى زعزعة أمن واستقرار دول المنطقة.

نواب : رئيس

الحثيثة التي بذلها الاخوة النواب ورئيس المجلس الاخ مرزوق الغانم لحل تلك القضية.

وقال النائب طلال الجلال : «لقد كان الاجتماع مع سموه مثمرا للغاية، ناقشنا خلاله جملة من القضايا المهمة على رأسها قضية الجنسية، معربا عن خالص شكره وتقديره لصاحب السمو على ما أبداه خلال حديثه معهم».

وشدد الجلال على أن اللقاء ركز على موضوع الجناسي وعلى اخواننا المتضررين، ووعدنا سموه بحل ومعالجة قريبة جدا لهذه القضية، وهو مالا نستغربه من حكمة والدنا قائد الانسانية، داعيا إلى ضرورة التركيز في المرحلة المقبلة على مبدأ التعاون بين السلطتين وتحقيق الانجازات وان تسود أجواء الاستقرار، وان نتجنب التصعيد والتأزيم ونحل الخلافات بالحوار والتفاهم.

من ناحيته تقدم النائب فيصل الكندري لمقام سمو أمير البلاد بالشكر والعرفان، على مكرمة سموه السامية بعودة الجناسي المسحوبة، قائلا « ليست بغريبة على قائد الانسانية والد الجميع، الذي هو دائما سباق في اي مبادرة إنسانية سواء في الداخل والخارج ».

أضاف الكندري : انه منذ لقائنا الاول مع سموه ومناشدة سموه في هذه المكرمة الانسانية، فقد وعد والد الجميع بالخير كعادته، وأكد لنا ان سموه يتلمس ظروف ابنائه، كما أكد حرصه على هذه القضية.

و قال النائب خالد العتيبي : بعد لقائنا المثمر بصاحب السمو أمير البلاد، نقول مبروك للكويت وأهلها عودة الجناسي، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

من ناحيته تقدم النائب فيصل الكندري لمقام سمو أمير البلاد بالشكر والعرفان، على مكرمة سموه السامية بعودة الجناسي المسحوبة، قائلا « ليست بغريبة على قائد الانسانية والد الجميع، الذي هو دائما سباق في اي مبادرة إنسانية سواء في الداخل والخارج ».

أضاف الكندري : انه منذ لقائنا الاول مع سموه ومناشدة سموه في هذه المكرمة الانسانية، فقد وعد والد الجميع بالخير كعادته، وأكد لنا ان سموه يتلمس ظروف ابنائه، كما أكد حرصه على هذه القضية.

وأكد النائب خليل الصالح مباركته للتوجهات الأميرية وما ستسفر عنه بشأن ملف الجناسي، مشددا على أن سمو الأمير بحكمته يملك اتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة الوطن.

وبارك النائب راكان النصف عودة الجناسي المسحوبة من بعض المواطنين، وقال إن أحداث سحب الجناسي يجب أن تصحح تشريعيا بالتصويت اليوم، على تعديلات قانون الجنسية وإعطاء المواطنين حق التظلم والقضاء حق نظر الدعاوى في حالات سحب الجنسية، مشيرا الى أن جلسة اليوم هي أول اختبار للحكومة.

بدوره أكد النائب محمد هايف أن إعادة الجناسي خبر مفرح وسعيد لأهل الكويت جميعا وليس فقط للمعنيين بهذا الأمر، مشيرا إلى أن سمو الأمير أبلغنا أن الجناسي ستعود كما كانت وهو ما ما يجسد رغبة النواب الذين بذلوا جهودا جماعية حثيثة ومباركة خلال الفترة الماضية.

وقال إنه ونزولا عند رغبة صاحب السمو ستكون هناك تهدئة تجاه رئيس الحكومة تحديدا، واصفا هذه الرغبة بأنها «مطلب كريم من رجل كريم يستحق قبوله ردا على هذا الجميل».

من ناحيته أكد النائب الحميدي السبيعي أن سمو الأمير أفرحنا جميعا، بعدم ممانعته بإعادة الجناسي المسحوبة وهي القضية التي اتحد عليها الشعب الكويتي كله، مشيرا إلى أن النواب الإثني عشر الذين تشرفوا بمقابلة سموه اتفقوا على التهدئة تجاه رئيس الحكومة ومنحه الفرصة في المرحلة المقبلة.

أضاف نحن نقدر اختيار سمو الأمير لرئيس الحكومة، ولكن هذا لا يمنع النواب من ممارسة دورهم الرقابي تجاه الوزراء المقصرين.

ووصف النائب نايف المرداس المبادرة الأميرية بإعادة الجناسي المسحوبة بالمفرحة وغير المستغربة من امير الإنسانية، مؤكدا أن مبادرة سموه أثلجت صدور أهل الكويت.

وقال المرداس إن الوفد النيابي الذي تشرف بمقابلة سمو الأمير أمس، تعهد بالتعاون مع الحكومة والابتعاد عن التصعيد أو «المناحرة» مع الحكومة، مشيرا إلى أن النواب تفهموا أن سمو رئيس الحكومة هو اختيار صاحب السمو الأمير ونحن سنرد تحية الأمير بتحية أحسن منها.

من جانبه أكد النائب حمود الخضير أننا نعاهد سمو الأمير على تفعيل التعاون بين السلطتين وبما يحقق المصلحة العامة، منوها في الوقت ذاته بجهود رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وبقية الأعضاء الذين تحركوا من أجل هذا اليوم التاريخي.

وثمن النائب علي الدقباسي بدوره كل الجهود التي ادت إلى عودة الجناسي، مشيرا إلى أن تفهم الحكومة تلك القضية بادرة خير لا تدع مجالا للنواب إلا برد التحية بأحسن منها.

واعتبر النائب رياض العدساني أن إعلان عودة الجناسي لمن سحبت منهم لدوافع سياسية خطوة مباركة إعلان عودة الجناسي لمن سحبت منهم لدوافع سياسية.

بدوره قال النائب عبدالله فهاد : إن هذا اليوم الوطني المشهود سعينا جميعا للوصول إليه وبذلنا جهودنا من أجله وبفضل الله ثم حكمة صاحب السمو وتعاون رئيسي السلطتين ومجهودات النواب جميعا تم إغلاقه كما ينبغي أن يغلق.

أضاف أن المطلوب من النواب الآن التركيز على مواجهة المخاطر الإقليمية بالعمل على تعزيز الجبهة الداخلية.

وقال النائب ثامر السويط إن الفضل لله سبحانه ثم لصاحب السمو امير الانسانية، ثم للشعب الكويتي الذي اختار نوابا يعبرون عن إرادته، وقادرين على حمل همومه وإيصال رسالته الى القيادة السياسية بشكل واضح وجلي.

الصالح : وثيقة

وشدد على ضرورة توخي الدقة والموضوعية عند تناول الموضوعات المالية والاقتصادية والابتعاد عن الشائعات والتكهنات، داعيا إلى عدم الانسياق وراء قراءات مجتزأة وغير دقيقة، لبعض الإجراءات الحكومية التي تحاول توجيه الأنظار إلى إجراء حكومي جزئي، دون وضعه في سياق السياسة والأهداف العامة التي استدعت اتخاذه.

وأوضح «ما يجري حاليا هو تطوير لأسلوب عرض برامج الوثيقة وليس تغييرا في محتوياتها أو مكوناتها، وليس كما يحاول البعض تصويره بأنه تراجع عن السياسات أو الخطط التي بنيت عليه محاور الوثيقة أو برامجها».

وأشار إلى استمرار المشاورات والمداولات بين مختلف الجهات الحكومية والأهلية المعنية، للمضي قدما في تنفيذ الخطط والبرامج المالية والاقتصادية التي تدعم رؤية «كويت جديدة 2035» للتنمية الشاملة والمحافظة على متانة اقتصاد دولة الكويت واستدامة مواردها المالية، بما يضمن تحقيق مستقبل مستقر وازدهار مستدام لأبناء الكويت.

وذكر أن ترشيد الإنفاق الحكومي وغيره من الإجراءات التي تم إتباعها أتاح تحقيق وفورات، تقدر بنحو 1.1 مليار دينار خلال السنة المالية 2016/2015 «نحو 3.5 مليار دولار أمريكي».

وقال الصالح إن مجلس الأمة في مقدمة الجهات التي تنسق معها الحكومة بشأن المبادرات التي قدمتها، مشيرا إلى عقد العديد من الاجتماعات في هذا الصدد معربا عن أمله في أن يتم طرح «وثيقة الإصلاح» خلال جلسة مجلس الأمة المقبلة لمناقشتها بشكل أوسع.

وشدد على أن برنامج وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي شامل ومرن، ويخضع لمناقشات مفصلة ومهمة، لضمان اتفاق مختلف الأطراف على مبادراته وآليات تطبيقها، وبالتالي تحقيق النتائج الايجابية المستهدفة، لافتا إلى أهمية المداولات التي أجريت مع المتخصصين الاقتصاديين والماليين في جمعيات النفع العام والمؤسسات الأهلية، تأكيدا لمبدأ المسؤولية المشتركة والعمل الجماعي البناء.

وقال الصالح إن المناقشات والمشاورات التي تمت خلال الأشهر الماضية، أكدت حرص جميع الأطراف على تعزيز كفاءة العمل الحكومي وتطوير آلياته للقضاء على الترهل والهدر، مشيدا بالنتائج الإيجابية التي حققتها العديد من المبادرات التي أطلقتها الحكومة في السنة المالية «2016/2015»، والتي تعد أساس لتلك المناقشات.

وأفاد بأن المبادرات التي تم تقديمها تهدف إلى استدامة القدرة المالية للدولة، بغية تحقيق متطلبات الحياة الكريمة للمواطنين، وترشيد مصروفات الجهات الحكومية، مؤكدا ان «المواطنين الكويتيين ومصالحهم ورفاهيتهم فوق كل اعتبار».

وذكر أن معالجة التحديات الاقتصادية في الكويت وجميع الدول المصدرة للنفط باتت ضرورة حتمية، في ظل المتغيرات والتقلبات الاقتصادية العالمية حيث تعد قضية استراتيجية طويلة الأجل، اكثر منها قضية مؤقتة لمعالجة خلل ما.

وأضاف الصالح أن وجود برنامج اقتصادي ومالي شامل لحماية مستقبل الأجيال القادمة ضرورة لا غنى عنها، بصرف النظر عن تطورات أسعار النفط، مؤكدا أن التخلي عن هذا البرنامج هو «هروب من المسؤولية وإلقاء عبئها على الأجيال القادمة».

وأشاد بتعاون مختلف الوزارات والجهات الحكومية المعنية بالاستقرار المالي والاقتصادي، وعملها الدؤوب للمساهمة في تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار، بما يضمن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيع رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من القطاعات، التي تسهم بشكل مباشر في تنويع الاقتصاد الكويتي وتعزيز صلابته أمام المتغيرات الاقتصادية العالمية.

وفاة وكيل

متأخر أمس الأول الأحد لنوبة قلبية، عن عمر يناهز 47 عاما.

وتعرض الوكيل الشمالي للنوبة القلبية، خلال مهمة رسمية مع وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان، الذي يزور الولايات المتحدة الأمريكية حاليا، على رأس وفد رسمي لعقد اجتماعات مع قيادات البنك الدولي.

المطاوعة : القضاء

رئيس محكمة التمييز بالجمهورية التركية المستشار اسماعيل روسنو، ان اللقاء تطرق الى بحث سبل تبادل الخبرات القضائية بين البلدين واهمية تعزيز واستقلال القضاء.

أضاف ان الوفد المرافق للمستشار روسنو قدم شرحا حول مراحل تطور القضاء التركي والاجراءات المتبعة في تطوير المؤسسات القضائية هناك الى جانب اسس وطرق اختيار القضاة وترقياتهم وتاهيلهم وكذلك الاجهزة المعاونة للقضاء.

وأفاد المطاوعة ان رئيس المجلس الاعلى للقضاء التركي، اشاد ايضا بدور سمو امير البلاد الانساني الكبير، لاسيما في مساعدة اللاجئين السوريين في تركيا عبر تقديم كل انواع الدعم لهم ومساعدتهم في المحنة التي يتعرضون لها مستذكرا الايادي البيضاء لسموه في هذا الصدد.

العراق يشيد

العراقية، وقال أحمد جمال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية العراقية « تعبر وزارة الخارجية العراقية عن عميق ارتياحها للقرار التنفيذي الصادر عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والذي تضمن استثناء العراقيين من حظر السفر للولايات المتحدة الامريكية، وتعدّه خطوة هامة في الاتجاه الصحيح الذي يعزز التحالف الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن في العديد من المجالات وفي مقدمتها محاربة الارهاب».

وقد وقع ترامب أمرا تنفيذيا جديدا امس يحظر سفر مواطني ست دول ذات أغلبية مسلمة إلى الولايات المتحدة، بعد أن محاولات قضائية لحجب قراره التنفيذي الأول المثير للجدل، حسبما قال البيت الأبيض.

وكانت محكمة استئناف فيدرالية امريكية رفضت محاولة لاستئناف العمل بالأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب.

وقالت محكمة استئناف الدائرة التاسعة الامريكية إنها لن تبطل قرارا أصدرته محكمة أدنى درجة بتجميد الأمر التنفيذي. وأكدت بإجماع هيئتها، المكونة من ثلاثة قضاة، ان الإدارة الامريكية لم تثبت أن هناك تهديدا إرهابيا يبرر الحظر.

كما رفضت المحكمة ما دفعت به الإدارة بان للرئيس حرية التصرف بشأن سياسة الهجرة.

وكان الأمر التنفيذي، الذي اصدره ترامب في نهاية اول اسبوع في منصبه، قد أثار موجة من الاحتجاجات والاضطرابات، شملت وقف مسافرين عند الحدود الأمريكية.

ودافع محامو الإدارة الأمريكية عن الأمر التنفيذي، قائلين إنه «ممارسة مشروعة» لسلطة الرئاسة.

كوريا الشمالية

الجنوبي بان الصواريخ اطلقت من منطقة تونغ تشانغ ري، القريبة من الحدود مع الصين.

ولا يعرف نوع الصواريخ التي أطلقت، لكن الأمم المتحدة حظرت على كوريا الشمالية اختبار اي تكنولوجيا خاصة بالصواريخ او نووية.

وقال مسؤول عسكري كوري جنوبي إن عملية الإطلاق تمت الاثنين في الساعة السابعة و36 دقيقة بالتوقيت المحلي، ويجري التحقيق لتحديد نوع الصواريخ.

ويعد هذا آخر اختبار ضمن سلسلة من العمليات أجرتها كوريا الشمالي لتكنولوجيا الصواريخ.

وقالت كوريا الشمالية الشهر الماضي إنها أطلقت بنجاح نوعا جديدا من الصواريخ الباليستية في عملية أشرف عليها الزعيم كيم جونغ أون، وادانت الأمم المتحدة والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان تلك العملية.

وعبرت اليابان عن قلقها من النشاطات في منطقة تونغ تشانغ ري، التي تؤوي محطة إطلاق الأقمار الاصطناعية.

وجاء في وكالة الانباء الكورية الجنوبية يونهاب ان سلطات كوريا الشمالية نصبت شاشات عملاقة في المنطقة، ربما للتشويش على مراقبة الأقمار الاصطناعية.